مجتمع

نجاة 21 تركياً من انهيار مبنى

أعلنت السلطات التركية عن نجاة 21 شخصاً من انهيار مبنى في ملاطية (شرق)، موضحة أن الحادث لم يتسبب بسقوط قتلى. وكشف وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، أمس الأربعاء، أن «عمليات البحث والإنقاذ في مبنى ملاطية المنهار انتهت ولم تقع إصابات». وتفقد نائب وزير الداخلية إسماعيل جاتاكلي الموقع، وقال للصحافيين إن 13 شخصاً انتشلوا أحياء من تحت الأنقاض، بينما تمكن ثمانية آخرون من تخليص أنفسهم. وقال حاكم مقاطعة ملاطية إن خمسة من الذين تم إنقاذهم أدخلوا إلى المستشفى، لكنهم ليسوا في حالة الخطر. (فرانس برس)

ظهور أنفلونزا الطيور في اليابان

قالت وزارة الزراعة اليابانية، أمس الأربعاء، إنها اكتشفت أول ظهور لأنفلونزا الطيور في شتاء 2021، بعد رصد حالة «أنفلونزا طيور شديدة العدوى» في مزرعة. وأضافت الوزارة في بيان، أنه «يجري التخلص من نحو 143 ألف دجاجة في المزرعة الواقعة بمدينة يوكوتي بمقاطعة أكيتا، وتم حظر الدخول إلى عشرة كيلومترات ضمن محيط الموقع. في ظل الوضع الراهن، لا نعتقد أن هناك أي احتمال لانتقال أنفلونزا الطيور إلى البشر عبر اللحوم أو البيض». وفي الشتاء الماضي، شهدت اليابان إعدام أكثر من ثلاثة ملايين دجاجة. (رويترز)

الأردن: مساعدات شتوية للاجئين

مع اقتراب فصل الشتاء، بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توزيع مساعدات نقدية على آلاف اللاجئين في الأردن، بقيمة تصل الى 35 مليون دولار، وتلقت أكثر من 76 ألف عائلة لاجئة من مختلف الجنسيات المساعدات المالية خلال الأسبوعين الماضيين. وقالت المفوضية في بيان، أمس الأربعاء، إنه من المقرر توزيع المزيد على 23 ألف عائلة لاجئة تعيش في مخيم الزعتري (الصورة) وفي مخيم الأزرق للاجئين خلال الأسابيع المقبلة، إذ تهدف المفوضية إلى دعم ما يقارب من 100 ألف عائلة لاجئة في الأردن خلال فصل الشتاء، مثمنة دعم المانحين مثل ألمانيا والولايات المتحدة والدنمارك والسويد وفنلندا واليابان. واعتبر البيان أن «توزيع المساعدات النقدية في وقت مبكر جاء لمساعدة اللاجئين على الاستعداد لفصل الشتاء، وقد ساعد ذلك كثيرا من اللاجئين على تحسين ظروفهم المعيشية خلال العام الماضي». وتقدر مفوضية اللاجئين أن 46 في المائة من اللاجئين في الأردن يحتاجون إلى المساعدة الشتوية هذا العام، ويميل غالبية من يتلقون مساعدات نقدية إلى إنفاقها على الإيجار والطعام، أو على التدفئة والوقود، وفواتير الماء والكهرباء والغاز. وسيتمكن اللاجئون الذين يعيشون في البلدات والمدن من استلام أموالهم عبر أجهزة الصراف الآلي التابعة لـ«بنك القاهرة عمان» باستخدام نظام المسح البيومتري لقزحية العين التابع للمفوضية.

(العربي الجديد)

(خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

حوادث السير: رعب دمشق

ريان محمد

منذ مطلع العام الجاري وحتّى نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، سجلت العاصمة السورية دمشق 57 حالة وفاة و1058 إصابة ناتجة عن 2747 حادث سير، في ظل تردي البنى التحتية للطرقات والمركبات من جراء تردّي الأوضاع الاقتصادية. يقول رئيس نيابة محكمة السير في دمشق مهند آغا خلّو إنه تم تسجيل 55 ضبط وفيات، تشمل 57 حالة وفاة، على اعتبار أن الضبط يمكن أن يشمل أكثر من حالة وفاة، لافتاً إلى وجود زيادة في عدد الحوادث، سواء تلك التي أدت إلى أضرار جسدية أو مادية أو الوفاة. ويشير إلى تسجيل 2747 حادث سير في دمشق منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الشهر الماضي، موضحاً أن الحوادث التي نجمت عنها أضرار جسدية (سواء أدت إلى العجز أو لا) بلغت 1058، نجمت عنها 1217 إصابة. ويرى أنّ زيادة الحوادث ترتبط بأسباب عدة، منها السرعة الزائدة، واستخدام الهاتف النقال أثناء القيادة، وحالة المركبة، وعدم قيام السائق باستبدال بعض القطع الأساسية في السيارة على الرغم من الحاجة إلى ذلك، مثل عجلات السيارة نتيجة أوضاعه الاقتصادية. ويشير إلى أن نسبة الحوادث زادت على جسر المتحلق الجنوبي (طريق سريع)، نتيجة أعمال الصيانة التي تجريها المحافظة، وعدم وجود شارات مرورية كافية. على الرغم من ذلك، فقد وضعت المحافظة مطبات على الطريق. إلا أن بعض السائقين يقودون بسرعة زائدة على هذا الطريق من دون الأخذ في الاعتبار أن هناك أعمال صيانة، وبالتالي السرعة هي السبب الرئيسي لوقوع الحوادث.

وفي ما يتعلّق بالإجراءات المتخذة للتقليل من حوادث السير، يشير خلو إلى إرسال ملاحظة إلى هندسة المرور في المحافظة لتفعيل الكاميرات على المتحلق الجنوبي بهدف ضبط السرعة الزائدة، بالإضافة إلى معرفة حوادث السير التي تؤدي إلى أضرار جسيمة، في ظل عدم وجود السائق أحياناً، بالإضافة إلى قلة عدد الشهود في مثل هذه الحالات باعتبار أنها وقعت على المتحلق الذي يكون فيه عدد المارة قليلاً جداً. في هذا الإطار، يقول الموظف فادي الحاج (46 عاماً)، والذي يعمل في دمشق، لـ«العربي الجديد»: «يكفي أن يسير الشخص في شوارع دمشق حتى يرى الموت بعينيه أكثر من مرة يومياً. حركة المرور كثيفة، والأرصفة إمّا غير صالحة لسير المشاة أو تحولت إلى مساحة لبضائع المتاجر أو البسطات أو حتى السيارات، ما يدفع المواطنين إلى السير بين السيارات. وفي الكثير من الشوارع الضيقة، تصطف السيارات على الجهتين، بينما يسير الناس على الإسفلت. كما لا توجد في غالبية الشوارع جسور للمشاة أو أنفاق. بالإضافة إلى ما سبق، تتوقف شارات المرور عن العمل مع انقطاع التيار الكهربائي».

بدوره، يوضح غسان المحمد (52 عاماً)، وهو سائق سيارة أجرة في دمشق، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «كل شيء يجعلك ترتكب حوادث مرورية، في ظل ازدياد أعداد المشاة وراكبي الدراجات الهوائية والكهربائية والنارية ومرورها بين السيارات. وبالتالي، فإن أي تصادم قد يتسبب بأضرار كبيرة، ويعرّض السائق للمساءلة وتحمل النتائج القانونية والمادية، على الرغم من غياب وسائل الحماية وعدم وجود مسارات خاصة للمشاة». يضيف أن «الكثير من المواطنين عاجزون عن شراء قطع غيار لسياراتهم أو حتى دفع أجرة إصلاح ما يتعطل. بالتالي، فإن أي عملية إصلاح أو تغيير الزيت على سبيل المثال، ستكلف عشرات آلاف الليرات، ما يجعل تعطل أي مركبة بشكل مفاجئ على طريق سريع مثلاً سبباً في وقوع أضرار كبيرة».

يُشار إلى أن عدد حوادث السير في المحافظة خلال العام الماضي وصل إلى 2873 حادثاً، أدت إلى 1149 إصابة و64 حادثة وفاة. ويقول رئيس فرع مرور دمشق، العميد خالد الخطيب، إن الأسباب الأساسية لهذه الحوادث هي «السرعة الزائدة، والقيادة الرعناء، والقيادة بحالة سكر، والحالة النفسية والشرود الذهني، واستخدام الهاتف النقال أثناء القيادة، بالإضافة إلى إبقاء الإطارات البالية وذات المواصفات السيئة، وتجاوز الشارات الضوئية. كما أن الدراجات النارية تعد من الأسباب الرئيسية لهذه الحوادث، لأن غالبية سائقي الدراجات النارية لا يتقيدون بأنظمة المرور».

عقوبات

في ظل ارتفاع نسبة حوادث السير في دمشق، فإن التعديل الجديد لقانون السير الذي تدرسه حكومة النظام السوري، سيتضمن عقوبات شديدة بحق الأشخاص الذين يرتكبون مخالفات جسيمة تؤدي إلى الوفاة أو العجز الدائم، منها السرعة الزائدة والقيادة بحالة السكر والتحدث على الهاتف والقيادة من دون إجازة سوق وغيرها من هذه المخالفات الجسيمة.

الغلاف

خلاصة قمة «كوب 26» المناخية في غلاسكو غير مطمئنة، وتنذر بالعودة إلى ما قبل اتفاق باريس، في ظل اكتفاء القادة بإطلاق مجموعة من الوعود والتمنيات، من دون وضع خارطة طريق ملزمة لتحقيق الأهداف

قمة المناخ

وعود وأمنيات لن تحمي الأرض من كارثة

ناصر السهلي

عوّل كثيرون على خروج قمّة «كوب 26» المناخية في غلاسكو الإسكتلندية (انطلقت في 31 أكتوبر/تشرين الأول الماضي وتختتم رسمياً يوم غد الجمعة) بخطط تنفيذية للحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة وتخفيض درجة حرارة الأرض، خصوصاً أنها اعتبرت «النداء والفرصة الأخيرة» لإنقاذ كوكب الأرض من نتائج كارثية. إلّا أنّ النتائج التي كانت عبارة عن مجموعة من التمنيات، أثارت غضب الناشطين في مجال البيئة والمناخ على صنّاع القرار. ووصفت الناشطة السويدية غريتا ثونبرغ بياناتهم بـ «الكلام الهراء والفرثرة»، في وقت اعتبر خبراء أن ما ورد في مسودة البيان الختامي يستند إلى «الواقعية السياسية» وتحقيق الأهداف الكبرى.

الثابت في قمة غلاسكو أن الأرض تشهد ارتفاعاً في درجة حرارتها الذي سيؤدي، في حال عدم التصدي له، إلى نتائج كارثية على الدول، وخصوصاً الأكثر فقراً، وعدم قدرة على مواجهة تلك الآثار. في كواليس اجتماعات القمة التي شاركت فيها آلاف الوفود الرسمية وغير الرسمية تحت مظلة الأمم المتحدة، قرعت أجراس الإنذار. فنتائج التغير المناخي المدمرة باتت ملموسة أكثر من ذي قبل، وتتجلى في موجات الحر والجفاف وذوبان الجليد والفيضانات وغيرها من الكوارث البيئية، ما ينذر بتغير في مستقبل البشرية مع نهاية القرن الحالي.

فيل ولد فاراً

قبل القمّة التي استضافها رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، طغت لغة «الفرصة الأخيرة» و«الالتزام» على النقاشات، في وقت أظهر جوهر المحادثات ثم التمنيات التي أعقبت المفاوضات أن الجبل «تمخض فولد فاراً»، بحسب تعليقات بعض الخبراء للصحافة الغربية، وإن استبدلوا الجبل بـ«الفيل الذي ولد فاراً»، كما فعلت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إنغر أندرسن، التي اعتبرت في تصريح إلى هيئة الإذاعة الوطنية الدنماركية «دي آر» أن الجهود «لا تثير الإعجاب. عندما ننظر إلى الهدف الجديد، فكأننا أمام فيل ولد فاراً».

وراح قادة الدول الصناعية التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة يسوقون لإنجاز على مستوى اتفاقية «باريس للمناخ» عام 2015، وحصر درجة حرارة الأرض بـ 1,5 درجة مئوية، قبل أن تتكرر كلمات «ينبغي» و«يجب» و«على البشرية» فعل كذا وكذا، وبالتالي صياغة قرارات بالتسويف ورمي المسؤوليات لحماية «المصالح»، وخصوصاً في ما خص «تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري»، من دون أن تتضمن كلمات تستشعر الخطر المقبل. في المقابل، دارت مشادات ومناشدات بين أكبر منتجي الوقود الأحفوري لتجنيب بلادهم، وشركاتهم، الالتزام بأي خطط لصالح المناخ. وعلى الرغم من أن «كوب 26»، بعد قمم كثيرة سابقة بدأت منذ عام 1995، هي المنتدى العالمي الوحيد الذي تستطيع الأمم من خلاله الخروج من نمطية «الكلام الفارغ» (بحسب وصف الناشطين) إلى الكلام الجاد والملزم، إلا أن الدول لم تبد توافقاً على قراءة حقيقية لمخاطر الاحتباس الحراري، ونتائجه الكارثية على مستقبل مليارات البشر.

وحدثت خلافات كبيرة واتهامات مبطنة، منها ما وجه إلى الصين وروسيا والسعودية، وأخرى إلى دول الشمال الأكثر غنى، لعدم التزامها بتمويل ومساعدة دول الجنوب، إذ لم تحمل صيغ «ينبغي» و«يجب» تفاصيل حول كيفية تمويل مشاريع «التحوّل الأخضر» جنوباً.

ويرى خبراء المناخ أن غياب العمل الجماعي لن يساهم، ولو التزمت الهند وحدها في التحوّل الأخضر، في خفض درجة حرارة الأرض. صحيح أن التحذير من ارتفاع درجة حرارة الأرض يقف عند مستويات التزام باقل من 1,8 درجة مئوية، بيد أن الحقيقة تقول إن دولاً عدة باتت تعيش كابوس ارتفاع درجات الحرارة بأكثر من 2,7 درجة، كما في روسيا، و3,3 درجة في الدول الاسكندنافية في ظل ذوبان الجليد.

الأمم المتحدة نفسها الراعية للقمة، تعترف أن الوعود بعيدة عن تحقيق الأهداف الأساسية. فبينما كانت الآمال معقودة على أن يكون عام 2030 حداً فاصلاً لمستوى انبعاثات الغازات الدفيئة، راحت الدول تقدم مشاريع تسوقها كـ«التزام» يتجاوز ذلك التاريخ بكثير، ما يهدد أصلاً أهداف «باريس للمناخ» والقمة الحالية. فاستراليا أعلنت التزامها بأن تصير محايدة مناخياً عام 2050، والصين عام 2060، والهند عام 2070، وهي تواريخ لن تترك براي خبراء الأمم المتحدة ارتفاع درجات الحرارة دون الـ 1,5 درجة، كما يهدف المؤتمر، من بين بقية الأهداف، الوعود اعلاه وغيرها تعتبر بالنسبة للمراقبين بعيدة المدى، وبالتالي ليست مناسبة للحد من الاحترار. وينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (Unep) بقلق إلى غياب الالتزام العالمي، وخصوصاً أن القمة معنية بمراجعة ما تحقق في مؤتمر باريس، كما أن التوقعات العلمية تتحدث عن ارتفاع درجة الحرارة 2,7 درجات، وخصوصاً مع عدم وجود ما يبشر بتغيير بعد «مسودة غلاسكو» التي صدرت أمس.

وعود «غامضة»

ويرى مستشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومدير مؤسسة الأبحاث الخضراء، جون كريستنسن، أن «الوصول إلى أهداف باريس يستغرق عملاً مضاعفاً يتراوح ما بين 3 و7 أضعاف الجهود الحالية»، والخشية هي من استمرار انبعاث الغازات الدفيئة كما في السابق بدلاً من الحد منه، ما يجعل البعض يحذر ويطالب بخطوات عملية وصارمة في هذا الإطار وعدم الاعتماد على الوقود الأحفوري وغير ذلك والتحول إلى الطاقة المستدامة بحلول 2050.

متظاهرة ضد الوقود الأحفوري (جيف ج. ميتشيل/ Getty)

2,7
درجة ارتفاع حرارة الأرض، بحسب توقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في حال عدم اتخاذ خطوات جدية

وحضرت بعض الدول مع خطط غير مكتملة إلى القمة، فيما افتقدت الغالبية لأي أهداف أو أبدت جهوزية للقيام بخطوات عملية. على سبيل المثال، جهزت الدنمارك خطة طموحة ومتكاملة لتحقيق هدف خفض الانبعاثات بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2030، في وقت تحدثت دول أخرى عن أهداف تتجاوز هذا التاريخ بـ 30 أو 40 عاماً، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال في التوازن والالتزام بالتعهدات والأهداف الحقيقية العالمية، وبالتالي عدم الالتزام بما حددته اتفاقية باريس للمناخ. بحسب خبراء بيئيين في الأمم المتحدة، فإن التأجيل يعني أن الحسابات، وإن بدت واعدة في بعض الدول، إلا أنها تعني استمرار ارتفاع درجة حرارة الأرض. وتطلق أندرسن على «وعود غلاسكو» صفة «غير مؤكدة وغامضة لدرجة يصعب الوثوق بها»، وهو ما اتفق معه كريستنسن الذي قال: «من السهل جداً وضع هدف طموح بعيد للمستقبل، لكنه هدف لا يجعلك كسياسي تتمسك به»، في انتقاد مبطن لمسودة الاتفاق في ظل غياب الالتزام الصارم وسط الكثير من الأمنيات.

إيجابيات

على الرغم من السلبيات الكثيرة لقمة «كوب 26»، إلا أن العديد من الوفود حضرت وفي جعبتها خطط حقيقية لخفض الانبعاثات بحلول عام 2030، في ظل سعيها إلى التحول الأخضر. وعلى الرغم من تحذير خبراء من تحول قضية المناخ إلى سبب للكثير من الاحتجاجات مستقبلاً، وخصوصاً في دول الشمال حيث يزداد الوعي بالتغيرات المناخية، يتحدث البعض عن مجموعة من الإيجابيات، من بينها:

1 - انضمام نحو 100 دولة إلى هدف تقليل انبعاث غاز الميثان، المسؤول عن نحو 30 في المائة من الاحترار منذ حقبة ما قبل العصر الصناعي وذلك بحلول عام 2030، رغم غياب الوضوح التام في النسب التي تلتزم فيها تلك الدول.

2 - توقيع أكثر من 100 دولة على اتفاقية منع إزالة الغابات.

في كل الأحوال، يبدو أن كلمة جونسون الافتتاحية لمؤتمر غلاسكو والتي ركزت على الهدف الرئيسي وحصر درجة حرارة الأرض بـ 1,5 درجة مئوية سيتم تجاوزه إلى سقف أخر قد يكون أكثر كارثية، مع توقع ارتفاع درجة حرارة الأرض بنحو 2,7 درجات وعدم الالتزام بالتعهدات، واختيار التسويف والتمنيات بديلاً.

> هناك خشية من استمرار انبعاث الغازات الدفيئة كما في السابق
>
> الدول لم تبد توافقاً على قراءة حقيقية لمخاطر الاحتباس الحراري

أطفال في غزة يحتاجون إلى معالجين نفسيين

> الأزمات النفسية الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية لا بدّ أنها توثر على الاطفال الغزيين الذين لا يستطيعون الحصول على علاج حقيقي للصدمات، بسبب عدم وجود اختصاصيين

غزة ـ **امجد ياغي**

احتاجت فداء الأطبش، البالغة من العمر 35 عاماً، أكثر من شهر للوصول إلى اختصاصية للعلاج النفسي للأطفال في مدينة الناصرة بالداخل الفلسطيني، بعدما عالج أطباء نفسيون ابنتها بلا جدوى بسبب عدم وجود اختصاصيين في العلاج النفسي للأطفال في قطاع غزة. في مرحلة أولى، وجدت فداء نفسها، حين أرادت معالجة طفلتها نادين من تأثير صدمة نفسية، داخل مستشفى حكومي غير ملائم لمعالجة الحالات النفسية والعصبية. وزادت شعورها بالقلق ملاحظتها عدم تخصص أي طبيب نفسي بعلاج الأطفال، واقتصار أسلوب عمل الأطباء على مراقبة ردود فعل الأطفال خلال عملية التعبير النفسي عبر اللعب والتسلية في المتنزهات. بحثت فداء، التي تعمل مترجمة للغة الإنكليزية في مؤسسة حقوقية بقطاع غزة، كثيراً عن وسائل لتحسين الحالة النفسية لطفلتها، ثم وجدت أنها تحتاج إلى طبيب نفسي. وتشرح لـ«العربي الجديد» قائلة: «سيطرت الصدمات النفسية والقلق الحاد والقبول اللاإرادي وحركات خلال النوم على طفلتي آية التي تبلغ التاسعة من العمر، لأنها كانت ضحية صدمات نفسية نتيجة العدوان الإسرائيلي هذا العام. واحتاجت بالتالي إلى اختصاصيين في تفسير ردود فعلها على صعيد السلوك من أجل تحديد وضعها النفسي وتأثير ما يحصل على نموها».

آلاء عبد الله، والدة الطفل سامي، البالغ من العمر سبعة أعوام، تواجه الوضع ذاته على صعيد مشاكل السلوك، كون ابنها يميل كثيراً إلى الصراخ حين يشعر بالضيق. وتخبر «العربي الجديد» بأن طبيباً في مدينة خان يونس أبلغها بأن ابنها يطبق أسلوباً مختلفاً لمواجهة الخوف الذي نتج عن العدوان الإسرائيلي، إذ يجد أن صوت القصف والطائرات يسبب الخوف في المحيط، ما يجعله يصرخ لإخافة من حوله. وهنا تعتبر آلاء أن الطبيب استطاع تشخيص حالة ابنها، لكنه لم يقدم له أي علاج باستثناء إعطائه شراباً مهدئاً يساعده على الاسترخاء والنوم فترة محددة، والذي لم يجلب أي نتيجة. من هنا بدأت في التواصل عبر موقع «فيسبوك» مع اختصاصيين في دول عربية قدموا لها نصائح في شأن السلوك وسط البيئة التي تعيش فيها، فتحسن وضع ابنها جزئياً لكن بطريقة بطيئة، ما جعلها تبحث عن طبيب في مصر بسبب عدم وجود اختصاصيين في غزة.

ومعلوم أن غزة تضم مستشفى واحداً للصحة النفسية، لكنه قديم وغير مجهز لاستيعاب كل حالات الأمراض النفسية، علماً أن غزة تعتبر، رغم تدخلات مؤسسات المجتمع المدني وبرنامج غزة للصحة النفسية، من المناطق الأكثر حاجة للتدخل النفسي في ظل الحروب التي تتسبب بالأزمات النفسية بنسبة هي الأعلى في العالم، كما يرى الاختصاصي في علم النفس إيهاب فتح الله.

ويوضح فتح الله، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه يرفض معالجة الأطفال بخلاف أطباء واختصاصيين نفسيين يقبلون الإشراف على بعض الحالات من دون أن يستطيعوا تغيير حالات الأطفال بسبب تشخيصهم الخاطئ لها وعدم تحسن الظروف في غزة، ما يجعل الأعراض النفسية تنعكس على سلوكهم ونموهم في مراحل المراهقة.

ويتابع أنه «في غزة، يرتكز العلاج النفسي للأطفال فقط على السلوك المستند إلى التفريغ النفسي. وينجح ذلك نسبياً مع بعض الأطفال، لكن ذلك لا يضمن عدم استمرار الأعراض، علماً أنه لا يوجد اختصاصي واحد بالطب النفسي والعصبي للأطفال في غزة، رغم أن تقارير وبيانات وزارة الصحة ومؤسسات حقوق الأطفال تؤكد أنهم أكثر عرضةً للصدمات والأزمات النفسية والتوحد أيضاً». ويوضح أيضاً أن قطاع غزة «يواجه نقصاً في عدد من الاختصاصات الطبية نتيجة غياب الأمان الوظيفي، في حين أن من الضروري وجود أطباء لتوفير العلاج النفسي للأطفال، لأن بيئة قطاع غزة غير سليمة لنموهم وسط الاكتظاظ السكاني والظروف الأمنية والاقتصادية المتدهورة».

من جهتها، تؤكد المرشدة النفسية نعمة أبو نزال أهمية تحسين الحالات النفسية للأطفال من خلال ملاحظة السلوك. وتشير إلى أنها استطاعت ضمن فريق تعمل معه تنفيذ مهمات ناجحة للتدخل النفسي، شملت تلاميذ في مدارس حكومية، وأخرى تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ما ساهم بمعالجة عشرات من الأطفال في الأشهر الثلاثة التي تلت العدوان الإسرائيلي الأخير. لكنها تعترف بأهمية وجود اختصاصيين نفسيين للأطفال، «لأننا لاحظنا أن بعض الحالات تميل إلى العنف باعتباره وسيلتها الوحيدة في التعبير عمّا يدور في ذهنها». وتكشف أنها تطمح إلى تنفيذ دراسة ماجستير تتناول فيها العلاج السلوكي الأطفال عبر تطوير المهارات والمواهب، والتأقلم داخل بيئة تشهد نزاعات مسلحة وحروباً.

الأطفال تألموا كليرا بالقصف والدمار (محمد الحجار)

من الصعب تفادي الصدمات النفسية (محمد الحجار)

دراسات لربط «حرق الغذاء» باكتشاف الأمراض

> لا يزال العلماء في طور استكشاف إمكان تحديد الأمراض مبكراً عبر دراسة التفاعلات الكيميائية لإنتاج الطاقة وحرقها في الجسم، والتي تعرف باسم «التمثيل الغذائي»، وهم لا يعلمون طبيعة النتائج المتوقعة

لندن ـ **العربي الجديد**

ربما يكون فقدان الوزن صعباً، أما الحفاظ على الوزن الذي تحقق فأكثر صعوبة. هذا ما تتشاركه مديرة مختبر جامعة تافتس بولاية ماساتشوستس سوزان روبرتس مع خبراء السمنة في أنحاء العالم، الذين يعتبرون، استناداً إلى أبحاث وتجارب أجريت على مدى عقدين، أن التزام الأفراد الذين يعانون من زيادة الوزن بإنقاص كيلوغراماتهم بسيط نسبياً على المدى القصير، لكن من الصعب جداً منع استعادتهم الوزن المفقود على المديين المتوسط والطويل.

تنقل صحيفة «ذي غارديان» البريطانية عن دراسة نشرتها جامعة ميشيغان الأميركية أن نحو 90 في المائة من الأشخاص الذين يفقدون كميات كبيرة من الوزن، سواء من خلال أنظمة غذائية أو برامج للحمية أو حتى خطوات جذرية مثل إجراء جراحة لتصغير المعدة، يستعيدون في النهاية كل هذه الأوزان تقريباً. وتربط الدراسة هذا الأمر بطريقة عمل التفاعلات الكيميائية للتمثيل الغذائي في الجسم والخلايا التي تحوّل السعرات الحرارية التي نتناولها إلى الطاقة التي يحتاجها الجسم للتنفس والحفاظ على وظائف الأعضاء، وإبقاء الأفراد أحياء عموماً.

عندما يبدأ شخص نظاماً غذائياً جديداً، يبدأ «حرق الغذاء» بالانخفاض في البداية، لأن الأفراد يستهلكون فجأة سعرات حرارية أقل فيحرقها الجسم بوتيرة أبطأ. وإذا استمر ذلك أثناء فقدان الوزن فقد يشير إلى أن اتباع نظام غذائي يؤدي إلى تغييرات بيولوجية فطرية تجبر الشخص في النهاية على تناول مزيد من الغذاء. أما إذا عاد «حرق الغذاء» إلى المستويات الطبيعية، فيشير ذلك إلى أن استعادة الوزن تعود إلى تكرار عادات سابقة سيئة، والتي قد تتأثر بالعوامل الاجتماعية والثقافية التي تغري البشر بالعودة إلى الإفراط في تناول الطعام.

> احدث التقنيات الرقمية لا تستطيع تتبع معدل الأيض الخاص بالفرد
>
> الأيض بين سني 20 و60 يظل مستقراً تقريباً أثناء التحولات الهرمونية

تقول روبرتس: «إذا انخفضت عمليات البناء والهدم في الجسم (الأيض) لدى شخص أثناء فقدان الوزن ولم يتعاف، فهذا يدل على أنه كان يجب تخصيص كل الأموال والإمكانات لمنع زيادة الوزن بالدرجة الأولى، باعتبار أن الدروس المتعلقة بتناول كميات أقل من الطعام لم تساعد الجسم في التعامل معها بشكل فعّال». وحينها يجب أن يزور الأشخاص الذين تعرضوا لذلك خلال عمليات إنقاص الوزن علماء نفس للعمل على تكوين عادات جديدة».

ورغم أن فرضيات عدة وضعت في السنوات الأخيرة جرى قبولها باعتبارها حقيقة، وبينها أن التمارين تعزز «حرق الغذاء» الذي يتبع انخفاضاً ثابتاً بدءاً من سن العشرين، خالف بحث أجراه الأستاذ المشارك في الأنثروبولوجيا التطورية بجامعة ديوك في ولاية كارولينا الشمالية هيرمان بونتزر مع أكثر من 80 عالماً آخرين، وشمل جمع بيانات أكثر من 6400 فرد تراوح أعمارهم بين 8 أيام و95 عاماً، حقيقة تباطؤ «حرق الغذاء» مع دخول عمر البلوغ.

ونقلت مجلة «ساينس» الأميركية عن البحث أن الأيض بين سني 20 و60 يظل مستقراً تماماً تقريباً، حتى أثناء التحولات الهرمونية الرئيسية، مثل الحمل وانقطاع الطمث. وبناءً على هذه البيانات الجديدة، تحرق امرأة تبلغ من العمر 50 عاماً سعرات حرارية بفعّالية الحرق نفسها لدى شابة في الـ20.

وقد لا تخرج هذه النتائج من إطار التكهنات بالنسبة إلى البعض، لكن العلماء يعرفون أن «حرق الغذاء» قد يختلف بين شخص وآخر، حتى بعد حساب عوامل مثل الحجم وتكوين الجسم، و«هو ما لا يعرفون أسبابه»، بحسب روبرتس، التي تلمح إلى مجموعة كاملة من العوامل، من الجينات إلى أحجام الأعضاء والجهاز المناعي، وحتى أنواع البكتيريا الموجودة في الأمعاء.

ويقول بونتزر: «حتى مع أحدث التقنيات الرقمية، يصعب جداً أن يتتبع الأشخاص معدل الأيض الخاص بهم، إذ لا يمكن احتساب الاختلافات الفردية في معدل الأيض أثناء الراحة».

وفيما يظل أحد الأسئلة الرئيسية التي تحتاج إلى إجابات احتمال أن تعزز هذه الاختلافات الإصابة بأمراض مرتبطة بخلل في «حرق الغذاء»، مثل السرطان والسكري من النوع الثاني، يرى مدير مركز أبحاث السمنة الغذائية في مركز بنينغتون للأبحاث الطبية الحيوية في باتون روج بولاية لويزيانا إريك رافوسين أن «حالات صحية أيضية كثيرة تتأثر بالنظام الغذائي والوزن، وكلما زاد الوزن يزداد احتمال إصابة الأشخاص بارتفاع ضغط الدم، والإصابة بالتهابات».

وتبحث الآن مجموعة من الشركات الناشئة حول العالم بشأن طرق استخدام المعرفة العلمية بـ«حرق الغذاء» للمساعدة في تطوير برامج العلاج الشخصية، باعتبار أنّ الاختلالات الوظيفية في ميكروبات الأمعاء ترتبط بتطور عدد من الأمراض الأيضية.

نظريات جديدة لـ«حرق الغذاء» (سوليات فامينيك/ فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني